جدل دستوري في هونج كونج

بكين تتهم تايوان بالتسلل نحو الاستقلال

■،، بكين/د ب أ..

اتهم الرئيس الصيني هوجينتاو زعماء تايوان بتعمد إثارة التوترات مع بكين وانتهاج سياسة التسلل نحو الاستقلال.

ونسبت وكالة أنباء الصين الجديدة إلى هوجينتاو قوله: إن الأنشطة المكثفة التي تقوم بها قوى حركة استقلال تايوان الانفصالية تنطوي على نتائج خطيرة بالنسبة لتطور العلاقات عبر المضيق بصورة سلمية مستقرة.

وقال جينتاو أمام مندوبي مؤتمر الشعب الصيني السياسي التشاوري وهو هيئة استشارية للحزب الشيوعي الحاكم في الصين أن زعماء تايوان يواصلون التسلل نحو الاستقلال عبر التخطيط لتغيير الاسم الرسمي للجزيرة.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة عن جينتاو قوله: إن السلطات التايوانية تتعمد إثارة العداء عبر مضيق تايوان وتحاول بكافة السبل تقويض الوضع القائم بأن بر الصين الرئيسي وتايوان ينتميان إلى نفس الصين.

وتابع قائلاً: إذا لم نعارض ونسيطر على قوى حركة استقلال تايوان الانفصالية وعلى انشطتها بحزم فإنها ستشكل بالقطع خطيراً جسيماً على سيادة الصين الوطنية ووحدتها الاقليمية وستدمر احتمالات تحقيق الوحدة بالسبل السلمية.

وأضاف: إننا سنواصل بذل قصارى جهدنا بكل إخلاص لتحقيق الوحدة بالسبل السلمية.

واستطرد: ولكننا لن نتسامح مع حركة استقلال تايوان ولن نسمح أبداً لقواها الانفصالية بفصل تايوان عن الوطن الأمن تحت أي مسمى أو بأي وسيلة.

من جهة أخرى أثير جدل دستوري في هونج كونج أمس حيث بدا أن الصين تريد أن تقتصر فترة حكم خليفة الرئيس التنفيذي تونج تشي هوا على عامين فقط.

ويتوقع أن يقدم تونج زعيم هونج كونج الذي لا يتمتع بشعبية تذكر استقالته رسمياً اليوم السبت رغم أنه لا يزال أمامه عامان على انتهاء فترة حكمه الثانية البالغة خمس سنوات. وبدلاً من تعيين زعيم جديد لمدة خمس سنوات من المتوقع أن تقرر الصين أن يستكمل خليفة تونج المدة الباقية من فترته.

وتفتح هذه المناورة الباب أمام احتمال إعلان تولي دونالد تسانج تونج المنصب في خطوة غير معترض عليها لاستكمال العامين قبل إجراء الانتخابات الكاملة للرئيس التنفيذي في عام ٢٠٠٧م.

ونقلت صحيفة هونج كونج ستاندارد أمس الجمعة عن مصادر في بكين قولها إن الصين استعدت لتقديم تفسير مثير للجدل للقانون الأساسي لهونج كونج من أجل تعيين خليفة لتونج.

الكونجرس يتبنى معركة بوش لنشر الديمقراطية في العالم

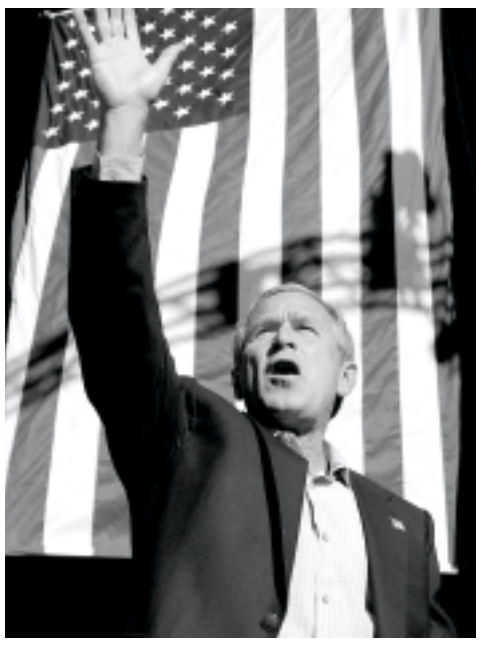

■،، واشنطن/ا ف ب..

تبنى الكونجرس الأمريكي معركة الرئيس الأمريكي جورج بوش لنشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم عبر مشروع قانون يطالب بخطة عمل محددة في هذا الاتجاه يفترض أن تحول سفارات الولايات المتحدة في الدول غير الديمقراطية إلى قلاع للحرية.

وقال النائب الجمهوري جون ماكين الذي كان مرشحاً للرئاسة الأمريكية في الانتخابات في العام ٢٠٠٠م أن تقدم الديمقراطية والحرية لا ينفصل عن أمن الولايات المتحدة على المدى الطويل. مرحباً بالتطورات الأخيرة في اوكرانيا ولبنان.

وينص مشروع القانون الذي يحمل عنوان تقدم الديمقراطية ويدافع عنه أعضاء جمهوريون وديمقراطيون في مجلسي النواب والشيوخ. على أن تسعى الدبلوماسية الأمريكية إلى إنهاء كل أشكال الحكومات الديكتاتورية أو غير الديمقراطية.

ويتجاوب هذا النص مع الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش في بداية ولايته الرئاسية في ٢٠ يناير الماضي.

وكان بوش صرح أن سياسة الولايات المتحدة هي السعي إلى دعم ومساندة كل الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل الدول والمجتمعات بهدف إنهاء الطغيان في العالم.

وفي تصريح لشبكة التلفزيون فوكس. قال النائب الديمقراطي جوزف ليبرمان أحد أبرز معدي مشروع القانون أن لأمريكا هدفاً وطنياً محدداً في إعلان الاستقلال ينص على أن الخالق منحنا جميعاً حق الحياة والحرية.

وعند تقديم النص. قال ليبرمان أنه في الجدل بين الواقعيين والمثاليين يجعل النص السياسة الخارجية للولايات المتحدة في صف المبادئ المثالية. مشيراً إلى أن ٤٥ دولة في العالم ليست حرة في الوقت الحالي.

من جهته قال توم لانتوس العضو الديمقراطي في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب لكن كما تدل الثورة البرتقالية في اوكرانيا والحوادث الحالية في لبنان. ما تزال هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل.

وأضاف علينا أن نجد وسائل جديدة لتأجيج شعلة الحرية في العالم.

وكان خطاب الرئيس بوش آثار قلقاً في الأسرة الدولية حيث رأى فيه معلقون إرادة في التحرك في عمليات أحادية الجانب في دول لا تنظر إليها واشنطن بارتياح. أما مشروع القانون هذا فيشدد على دور العمل الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية حصرا.

وهو ينص على تخصيص ٢٥٠ مليون دولار على مدى عامين لهذين القطاعين من أجل تشجيع الديمقراطية.

ويطلب النص من وزيرة الخارجية إعداد تقرير سنوي عن الديمقراطية يتضمن خطة عمل محددة. لتشجيع والسماح بحصول عملية انتقالية ديمقراطية في الدول غير الديمقراطية.

ويشدد على أن تكون السفارات الأمريكية في هذه الدول جزراً للحرية.

كما يطلب من السفارات الاجتماع بممثلي الحركات المؤيدة للديمقراطية والتحدث عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وخصوصاً في الجامعات.

ومن الإجراءات الأخرى ينص المشروع على إقامة مكتب في وزارة الخارجية متخصص في الحركات والتقاليد الديمقراطية واحداث جائزة للديمقراطية تمنح إلى مسؤولي الحكومة الأمريكية الذين يبذلون جهداً استثنائياً لتشجيع الديمقراطية.

كما يقضي بإنشاء مجلس مستقل مكلف بتقديم خبرته في مجال الديمقراطية إلى الحكومة الأمريكية.

ويدعو مشروع القانون أيضاً إلى تعزيز التحالفات مع دول ديمقراطية أخرى للترويج بشكل أفضل للقيم والمثل المشتركة والدفاع عنها.

بعد المواجهات الدامية:

القبعات الزرقاء تسعى لحملة متشددة تجاه الميليشيات في الكونغو الديمقراطية

■،، نيروبي/د ب أ..

ذكرت مجموعة للأبحاث الدولية أن الاشتباك بين قوات حفظ السلام ذات القبعات الزرقاء والميليشيات في شمال شرق الكونغو الذي وقع هذا الأسبوع وأسفر عن مقتل ٥٠ شخصاً من رجال الميليشيات يظهر الحاجة إلى حملة مستمرة من قبل الأمم المتحدة ضد جميع جماعات الميليشيات في المنطقة.

وجاء الاشتباك الذي وقع الأسبوع الماضي في منطقة لوجا شمال العاصمة الاقليمية بونيا في أعقاب هجوم على قوات حفظ السلام يوم الجمعة الماضي قتل خلاله تسعة جنود من بنجلاديش مما يمثل أكبر خسارة في الأرواح بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو منذ نشرها عام ١٩٩٩م.

وبسؤاله عما إذا كانت أحداث العنف التي وقعت الأسبوع الماضي تهدد باندلاع مزيد من عمليات القتال في منطقة إيتوري المضطربة قال محلل شؤون الكونغو جيم تيري «اعتقد ذلك».

وأضاف تيري عضو مجموعة معالجة الأزمات الدولية إن الأمم المتحدة وبعثتها لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تكون أكثر قوة في تطبيقها للصلاحيات الممنوحة لها.

وتابع: إن هذا يعني أننا سنشهد مزيداً من الاشتباكات وتلك الجماعات المسلحة «في إيتوري» لم يجر مواجهتها حقاً.

وكان مجلس الأمن الدولي قد أيد في وقت متأخر يوم الأربعاء الماضي قيام قوات حفظ السلام بحملة صارمة في منطقة إيتوري ضد الميليشيات المسلحة.

وقال المجلس: إنه يرحب بإجراءات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو ضد جماعات الميليشيات المسؤولة عن عمليات القتل تلك وبعمل البعثة المستمر والقوي لتحقيق المهمة الملكلفة بها.

وفي الكونغو قالت متحدثة باسم الأمم المتحدة في الكونغو: لقد حان الوقت لوضع نهاية لتلك الميليشيات.

وعلى الرغم من الانهاء الرسمي للحرب التي استمرت خلال الفترة مابين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٣م في الكونغو والمسماة بالحرب العالمية الافريقية نظراً لمشاركة ست دول إفريقية فيها ما زالت الاضطرابات مستمرة في منطقة إيتورى شمال شرق البلاد.

وفر نحو ٧٠ ألف شخص من القتال بين الميليشيات من جماعتي ليندو وهيما العرقيتين منذ مطلع العام الحالي وقتل نحو ٥٠ ألف شخص منذ عام ١٩٩٩م.

وقال تيري لوكالة الأنباء الألمانية «د.ب.أ»: إن إيتوري كانت دائماً مسرحاً ثانوياً لاحداث العنف «في جمهورية الكونغو الديمقراطية» واستمرت أحداث العنف هناك نظراً لأن «المنطقة» لا ينظر إليها على أنها مهمة.

غير أنه أشار إلى أنه إذا أظهرت الأمم المتحدة أنها مستعدة لاستخدام قوة صارمة بموجب تفويضها لحفظ السلام ربما يكون لها تأثير رادع على الجماعات المسلحة التي تسبب الدمار والخراب في أجزاء أخرى من البلاد المترامية الأطراف.

وأشار تيري أيضاً إلى أن المدنيين في الكونغو ربما يبدأون حقاً في الاعتقاد بأن الأمم المتحدة يمكن وترغب في حمايتهم من الميليشيات.

ويقضي تفويض البعثة الذي تعزز العام الماضي بأنه يتعين على قوات حفظ السلام أن تضمن حماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف.

وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو تمثل أكبر بعثة في العالم حيث يبلغ قوامها ١٣ ألف جندي غير أنها تعرضت لانتقادات بكونها ضعيفة ولا تتسم بفعالية وكانت سمعتها قد شوهت بشكل كبير بسبب تقارير بأن قوات حفظ السلام تعتدي جنسياً على الفتيات والنساء في البلاد. غير أن الأمم المتحدة يبدو أنها تعتزم تغيير تلك الصورة.

وذكر الجنرال جان فرنسوا كولوت ديسكوري رئيس قوات حفظ السلام في الكونغو أمام مؤتمر صحفي في إشارة إلى الحملة في منطقة إيتوري: إننا نعرف الطريقة التي نحارب بها.

وقال تيري: إن تلك الميليشيات المتداعية لا يتعين مقارنتها بقوات الأمم المتحدة البالغ قوامها نحو خمسة آلاف شخص في منطقة إيتوري فهم لديهم المعدات والجنود المدربون بشكل جيد. مضيفاً أن مسؤولي الأمم المتحدة يميلون للمبالغة في التهديد الذي يواجهونه.

جاكرتا تحث دولاً اخرى على احترام قرار المحكمة الصادر ضد باعشير

■.. جاكرتا/د.ب.أ

حثت اندونيسيا امس دولاً أخرى على احترام قرار المحكمة الذي صدر الخميس ضد رجل الدين أبو بكر باعشير بالحبس ٣٠ شهرا بتهمة التورط في تفجيرات بالي عام ٢٠٠٢ التي أودت بحياة ٢٠٢ شخص.

وقال مارتي ناتاليجاوا المتحدث باسم الخارجية الاندونيسية إن إندونيسيا دولة ديمقراطية ولابد من احترام نظامها القضائي.

وأضاف: «لطالما» كان موقفنا هو الاحترام الكامل للعملية القضائية بما في ذلك مسالة قرارات المحكمة».

وادانت محكمة جنوب جاكرتا باعشير /٦٦ عاما/ بتهمة الضلوع في تفجير اثنين من الملاهي الليلية في جزيرة بالي يوم ١٢ أكتوبر عام ٢٠٠٢ ولكنها لم تدنه بتهمة التورط في تفجير فندق ماريون في جاكرتا عام ٢٠٠٣ مما اسفر عن مقتل ١٢ شخصاً.

وبرأت المحكمة ساحة باعشير من تهم أخرى أكثر خطورة تندرج في إطار قانون مكافحة الارهاب وتصل عقوبتها القصوى إلى الاعدام.

وأعربت دول غربية من بينها الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزلندا عن خيبة أملها بسبب هذه العقوبة المخففة.

وقال وزير الخارجية الاسترالي الكسندر داونر إنه كان يفضل صدور حكم بسجن باعشير لمدة أطول وأمر الدبلوماسيين في جاكرتا بحث السلطات الاندونيسية على استئناف الحكم.

وأضاف داونر «لقد لقي ٨٨ أستراليا حتفهم في تفجيرات بالي وهي مسالة تثير لدينا غضبا عارما».

وينبغي تقديم المتورطين في هذا الحادث للعدالة وسنستمر في إثارة هذه النقطة مع إندونيسيا.

وقال خبراء قانونيون ان الحكم الصادر ضد باعشير جاء مخففا لان إدانته تستند فقط إلى حوار مزعوم أجراه في مقر إقامته مع كل من أمروزي المسجون منذ أغسطس عام ٢٠٠٢ لتورطه في تفجيرات بالي ومتورط آخر في التفجيرات يدعى مبروك.

وأثارت العقوبة التي صدرت ضد رجل الدين الاندونيسي جدلا سياسيا في نيوزيلندا حيث رفضت الحكومة طلبا باستدعاء سفيرها في جاكرتا احتجاجا على العقوبة.

وقالت ماريان هوبز القائمة بأعمال وزير خارجية نيوزيلندا إن عقوبة السجن ثلاثين شهراً التي صدرت ضد باعشير كانت نتيجة لإجراءات قضائية قامت بها محاكمة اندونيسية ولم تكن قرارا اتخذته الحكومة الاندونيسية.

وأفادت تقارير بأن وزير الخارجية فيل جوف الموجود خارج البلاد وصف الحكم المخفف بأنه «مؤسف» ويثير خيبة أمل الكثيرين ولكن هوبز أصدرت بيانا جاء فيه «نيوزيلندا ترحب بالتزام الحكومة الاندونيسية الحالية بتقديم المسئولين عن ارتكاب أعمال ارهابية للعدالة».

وأضافت «سنستمر في تشجيع إندونيسيا في هذا الصدد:

وقدم دون براش زعيم الحزب الوطني المحافظ المعارض طلباً باستدعاء السفير كريس إيلدر من إندونيسيا قائلا: إن صدور مثل هذا الحكم المخفف كعقوبة على جريمة شنعاء بصراحة أمر مؤسف ولن يؤدي سوى إلى تشجيع الإرهابيين».

وأضاف «يجب أن تكون نيوزيلندا مستعدة لإبداء اشمئزازها».

توجو: (٢٤) ابريل موعداً للانتخابات الرئاسية

■.. نيروبي/

ذكرت تقارير اخبارية امس ان لجنة الانتخابات في توجو حددت يوم ٢٤ أبريل المقبل موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية.

وأصبح الطريق أمام عقد الانتخابات ممهدا عندما تنحى فاوري جناسينجبي عن منصب الرئاسة في نهاية الاسبوع الماضي بعد الضغط الدولي المتزايد ضده.

وكان جيش توجو قد عين جناسينجبي خلفا لوالده بعد ساعات فقط من وفاة والده الرئيس جناسينجبي إيديما يوم ٥ فبراير الماضي الذي كان أكثر رؤساء افريقيا مدة بالنسبة للبقاء في منصب الرئاسة..

وسرعان ما أجرى تعديل لدستور البلاد لإضفاء الصبغة الشرعية على تولي جناسينجبي الحكم إلا أن ذلك أثار إدانة واسعة النطاق وفرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (إكواس) عقوبات على القيادة في توجو وأوقف الاتحاد الافريقي عضويتها.

ونقلت هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) عن متحدث باسم أحزاب المعارضة في توجو قوله في وقت متأخر من أمس الأول ان تحالف المعارضة سيشترك في الانتخابات.

إلا أن جيلشريست أوليمبيو زعيم أكبر أحزاب المعارضة في البلاد ممنوع من خوض الانتخابات لأنه لا يعيش في توجو.

يذكر أن أوليمبيو يعيش في منفاه بغرنسا منذ محاولة اغتياله عام ١٩٩٣.

وسيخوض فاروي جناسينجبي الذي ظل رئيسا لأقل من شهر الانتخابات بصفته مرشحا عن الحزب الحاكم في البلاد.

وقالت لجنة الانتخابات إن جميع المرشحين يجب ان تسجل أسماؤهم في موعد أقصاه يوم ٢٦ مارس الجاري وأن الحملات الانتخابية ستجرى في الفترة بين ٨ و٢٢ ابريل المقبل.

رفع النفقات العسكرية إلى أكثر من ٨١ مليار دولار:

الجيش الأمريكي يواجه صعوبات في التجنيد على خلفية ارتفاع قتلاه في العراق

■ أفراد من الجيش الأمريكي بالعراق

■،، واشنطن/ا ف ب..

يواجه الجيش الأمريكي صعوبات في التجنيد خصوصاً بسبب زيادة حصيلة الضحايا في العراق وتطالب إدارة بوش بزيادة النفقات العسكرية لتحسين حياة جنودها وللمرة الأولى منذ حوالي خمس سنوات لم يتوصل الجيش الأمريكي في فبراير الماضي إلى تجنيد العدد المطلوب شهرياً. بحسب ما أعلن متحدث باسم البنتاجون.

ولم يتوصل المسؤولون في الجيش المكلفون بتجنيد الشبان الأمريكيين إلاّ إلى تحقيق ٥,٧٢ من أهدافهم في فبراير بحيث لم يتوصلوا إلى تلبية حاجات الجيش وذلك للمرة الأولى منذ مايو ٢٠٠٠م.

وقال المتحدث باسم البنتاجون لورانس ديريتا نحن بلد في حالة حرب. وتساءل بالنسبة لطالب الثانوي يفكر بمستقبله بماذا ينصحه أهله.

والاتجاه نفسه يرتسم لدى الاحتياطيين والحرس الوطني حيث المطلوب هو حوالي ٢٤ من المجندين للوصول إلى أهداف التجنيد.

وقد يلجأ الجيش إلى رفع العلاوات كي يحث الشبان على التطوع في الجيش بحيث ترفع العلاوات إلى ١٧ ألف دولار في بعض الفئات التي تعتبر أولوية. وعند الاحتياطيين. ارتفعت العلاوات من ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف دولار كما ارتفعت إلى ١٥ ألف دولار بالنسبة للمجندين الذين أدوا خدمات عسكرية.

كما رفع الجيش إلى ٩٠٠ عدد المسؤولين المكلفين بمهمات التجنيد.

ويشير المسؤولون مع ذلك إلى أن الجيش الأمريكي يجب أن يصل إلى هدف إجمالي وهو ٨٠ ألف مجند جديد للقوات العسكرية تحت السلاح و٢٢١٧٥ مجنداً احتياطياً هذا العام.

وجاء في أرقام للبنتاجون أن ٤٤ جندياً أمريكياً قتلوا في جنوب بغداد.

وقال المتحدث باسم البنتاجون لورانس ديريتا ليس هناك من شك أن هناك مستوى مهماً في عدد الاعتداءات على المدنيين العراقيين.

وتظهر أرقام البنتاجون أن عدد الجنود الأمريكيين الذين قتلوا في العراق منذ الاجتياح قبل عامين تتخطى عتبة الـ١٥٠٠ مع الإعلان رسمياً عن مقتل ١٤٩٤ جندياً.

وفي إطار رفع سقف النفقات العسكرية في العراق وافغانستان لتحسين حياة الجنود الأمريكيين هناك يتجه مجلس النواب الأمريكي إلى شطب مبالغ مالية كبيرة خصصت لإعادة إعمار أفغانستان وضحايا المد البحري في آسيا.

وأعلن مصدر برلماني أن مجلس النواب قد يضيف الـ٨٢ مليار دولار الذي تطالب به إدارة الرئيس جورج بوش بشكل أساسي للعراق وأفغانستان من خلال تقليص الاعتمادات المرصودة للتعاون المدني وزيادة المبالغ المخصصة للمصاريف العسكرية.

واقترحت لجنة التعديلات رفع المصاريف العسكرية المقررة في الاعتماد الإضافي في الميزانية الذي قدم الشهر الماضي من ٧٥ إلى ٨٠,٧٦ مليار دولار. ومن شأن هذه الزيادة أن تساهم بشكل أساسي في تحسين التجهيز وشروط حياة الجنود على الأرض.

وبالمقابل قلصت اللجنة إلى أكثر من النصف الاعتماد المخصص للمساعدات الدولية إما لأنه لم يبرر بشكل جيد وإما لأنه يجب أن يدرج في إطار مشروع ميزانية عادية حسب ما أوضح البيان.

وأوضح النائب الجمهوري جيم كولبي أنه يرغب في تخصيص مليار دولار كمساعدة مقررة لتركيا على حساب مشاريع أخرى خصوصاً مساعدة إلى الأردن والفلسطينيين وأوكرانيا وإعادة الاعمار في أفغانستان.

كما سيتم شطب «٥٧٠» مليون دولار مخصصة لمشاريع اعتبرت غير عاجلة لإعادة الاعمار في أفغانستان.

وستلغي اللجنة أيضاً مبلغ «٤٥» مليون دولار من الاعتماد الإضافي المخصص لضحايا المد البحري في آسيا ليصبح ٦,٥٦ مليون دولار.

وفي حال وافق الكونجرس على هذه التوصيات فإن الاعتماد الإضافي في الميزانية سيصل إلى ١٠,٨١ مليار دولار مقابل ٩,٨١ مليار تطالب بها الإدارة الأمريكية.

شارون مجرم حرب ويجب أن يكون في السجن

■.. لندن /ا.ف.ب /

وصف رئيس بلدية لندن العمالي /كين ليفينغستون في انتقاد لاذع نشرته أمس الجمعة صحيفة الغارديان البريطانية رئيس الوزراء الاسرائيلي ارئيل شارون بانه مجرم حرب.

ورفض ليفينغستون ايضا الاتهامات بمعاداة السامية كما رفض مجددا تقديم اي اعتذار عما قاله الشهر الماضي عندما شبه صحافيا يهوديا بحارس معسكر تعذيب.

وأكد في مقال كتبه في الغارديان أن ارئيل شارون مجرم يجب ان يكون في السجن وليس في السلطة.

مشددا على مسؤوليته في المجازر التي ارتكبت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وأدان ايضا التطهير العرقي ضد الفلسطينيين خلال توسع دولة اسرائيل وكذلك المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية ورفض حق الفلسطينيين في العودة.

واضاف ان شارون يواصل تنظيم الارهاب مشيراً الى التفاوت الكبير في عدد القتلى الفلسطينيين والاسرائيليين خلال الانتفاضة.

وأكد ليفينغستون ضرورة التمييز بين الانتقادات الموجهة الى السياسة الاسرائيلية وبين معاداة السامية بينما تسعى الحكومة الاسرائيلية الى الخلط بينهما.

وقال ليفينغستون ايضا ان الحكومة الاسرائيلية حاولت منذ عشرين عاما تقديم اي شخص ينتقد سياسة اسرائيل بانه معاد للسامية. واضاف ان الحقيقة هي عكس ذلك، القيم الانسانية العالمية نفسها التي تقر بان محرقة اليهود هي اكبر جريمة عنصرية في القرن العشرين تقضي بإدانة سياسات الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة.

وكان ليفينغستون قال لصحافي يهودي يدعى اوليفر فينيغولد اراد اجراء مقابلة معه بعد سهرة خاصة في لندن قد تكون كذلك اي يهودي لكنك تتصرف مثل حارس لمعسكر اعتقال نازي.

وبعد هذا التصريح تقدم المجلس التمثيلي لليهود في بريطانيا بشكوى الى مجلس المؤسسات العامة البريطانية الذي يملك سلطة وقف رئيس البلدية عن العمل وحتى منعه من الحياة العامة لمدة سنة.

ويخضع ليفينغستون لتحقيق رسمي حاليا لتحديد ما اذا كانت هذه التصريحات مخالفة لقواعد حسن السلوك في المجلس البلدي للندن.

وليفينغستون الملقب بكين الاحمر معروف بمواقفه اليسارية في حزب العمال وقد اعيد انتخابه رئيساً لبلدية لندن لولاية ثانية في مايو الماضي.